

الاسلام كتشريع للبشر

تكلمنا في الفصل السابق عن الطبيعة التي لازمت الإسلام . من أنه جاء عاماً للناس جميعاً ، وأنه سائر سنة التطور والتدرج الإنساني ، وأنه لم يكتف بإصدار تشريعات خاصة لأمة وللبيئة التي ترعرع فيها ، وإنما كان في كل ما شرعه مراعيًا للإنسانية في مجموعها ، مدركاً حقيقة نموها ، وسرعة اضطرابها في الرقي والتقدم .

ثم إنه لم يأت ليحيي المبادئ الروحية في نفس الإنسان فقط ؛ وإنما قام هو والدولة جنباً إلى جنب ، بل إنه سخر كل ما دعا إلى القيام به من مختلف العبادات إلى تغذية هذه الدولة وإقامتها على أسس سليمة غاية في القوة والنضوج والمثالية الكاملة ... وعلى ضوء ذلك سندرس الإسلام كتشريع للبشر وأول شيء نلاحظه : أن مصادر التشريع الإسلامي أربعة :-

(أولاً) الكتاب وهو القرآن الكريم في كل ما تلاه من أوامر ونواهي سواء فهم ذلك من صريح صيغته ، أو عن طريق الإشارة أو الدلالة ، أو الاقتضاء .

(ثانياً) السنة وهي كل حديث صحيح قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضح مبهماً . أو يفسر مجملًا . أو يستهدي تفصيلات سكت عنها القرآن بشرط أن تكون هذه الأحاديث مما يتفق وروح القرآن ومما يهضمه العقل الناضج البصير لنخرج بذلك الأحاديث الموضوعة والمدسوسة على رسول الله (ثالثاً) الإجماع : وهو اتفاق أغلبية أهل الحل والعقد ، والثقة من مجتهدي المسلمين على رأي من الآراء دينياً كان أو دنيوياً . فيصبح بذلك قانوناً شرعياً ، من الواجب الانصياع له والالتزام به شرعاً .

(رابعاً) القياس . وهو الحاق فرع بأصل : ويتأق في الأشياء التي لم يرد فيها نص

فيجب على الانسان أن يحكم عقله مستهدياً روح الكتاب والسنة ، وبقيس ما يعرض له على ضوء الغاية من التشريع ، وعلى ضوء العلة في الأوامر والنواهي هذه هي المصادر الأربعة التي تستبر منها للتشريع الاسلامي وقد وجدت على هذا الترتيب المنسل ، فالقرآن في المقدمة لأنه الأصل في التشريع قال تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) ولأنه جاء عاماً جامعاً ملماً بكل التشريعات الالهية التي سبقته فالله يقول (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى) ولأنه كان مراعياً ظروف كل أمة ، مقدراً سنة التطور ، وعامل البيئة وظروف الزمان والمكان فلقد دعا مرة إلى أشياء للعدل أو الترك محدداً حدودها بمفصلا أغراضها ولقد دعا مرة أخرى إلى أمور بحكمة ليس فيها شيء من التحديد والتفصيل مثل ، إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وبعض العبادات الأخرى والمعاملات فلقد ترك تفصيلاتها لأقوال رسول الله وأفعاله أو للمصدرين الآخرين من المصادر التشريعية وهما الاجماع ، والقياس .

ثم إنه قد ترك أشياء غير غافل عنها لأنه كما قلت جاء مرناً مسائراً حاجيات الناس ، واختلافهم في ظروف الحياة ، ومقتضيات القوانين التشريعية في طور من حياتهم بعد طور وفي جيل بعد جيل فلم يشأ أن يقيدهم في دائرة محكمة من القوانين التي لا تسير مصالحهم ولا تنهض بمطالبهم .

قال الأستاذ عبد الوهاب خلاف في كتابه علم أصول الفقه وتاريخ التشريع الاسلامي من الأمور التي روعيت في التشريع « التقليل من التقنين وهذا يتجلى في أن الأحكام التي شرعها الله ورسوله لم تشرع إلا على قدر الحاجة التي دعت إليها والأفضية والحوادث التي اقتضتها ، ولم تشرع منها أحكام لحل مسائل فرضية أو الفصل في خصوصيات محتملة ، ويتجلى أيضاً بما ورد في القرآن والسنة من النهي عن الاكثار من الأسئلة التي تقتضي تشريعاً فقد قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء أن تبدلكم أسؤكم ، وإن تسألوا عنها

حين ينزل القرآن تبدلكم» ونهى رسول الله عن قيل وقال وكثرة السؤال وإخذاعه المسال ففسال « أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألة » وقال « ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحدد حدودا فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها »

والحكمة في هذا أن التشريع إنما هو لدفع حاجات الناس . وتحقيق مصالحهم فينبغي أن يقتصر في كل عصر على تشريع ما اقتضته حاجاته وتحقيق مصالحه حتى لا يجد اللاحقون من تشريع السابقين عقبات تحول دون تشريع ما يدفع حاجاتهم ، ويحقق مصالحهم انتهى

ثم إلى المصدر الأول في الأهمية المصدر الثاني وهو السنة وهي أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله بما روى عنه من أحاديث موثوق بصحتها وما قام به من أعمال ، وما حكم فيه من أقضية ، سواء فهم ذلك من صريح الصيغة أو الدلالة أو الاقتضاء .

وتحاشيا من الأحاديث الموضوعة يجب أن لا يؤخذ بأى حديث لا يتفق مع روح القرآن وما يرمى إليه من أهداف .

ثم بعد ذلك يأتي الاجماع ، ويكون من الشورى ؛ ومن اتفاق أهل الحل والعقد والثقة من مجتهدي المسلمين وعلمائهم على رأى من الآراء ، وشأن من شؤون الدين أو الدنيا بحيث يكونون مبرئين من المعاييب الأخلاقية والنزعات الشهوانية معسوفين بالصلاح والتقوى والجرأة في الحق وعدم الخضوع لتأثيرات خارجية من سياسية أو غير ذلك من الأمور الدنيوية وقد أشار إلى ذلك القرآن في قوله « وأمرهم شورى بينهم » ثم في أمره للنبي عليه السلام بقوله « وشارورهم في الأمر » فجعل لصحابته رأيا له قوته وصلاحه ونضوجه لئلا يعتد به فلا مانع عقلا من أن يكون اتفاق علماء المسلمين واجماعهم على رأى بشرط أن يكونوا متصفين بالصفات السالفة . . . أقول لا مانع يمنع من أن يكون اجماعهم واجب الاطاعة مازم التنفيذ . . . وهذا ما نستطيع أن نلمس

صورة منه وإن كانت تختلف في المظهر إلى أنها تتفق في الجوهر . وذلك في النظم الديمقراطية الحديثة حيث يعرض الرأى في المجالس البرلمانية الممثلة للشعب ثم يصبح قانونا واجب التنفيذ إذا ما حصل على أغلبية الأصوات ومن جهة أخرى نرى علماء الاجتماع يقررون في صراحة وثقة بأن رأى الجماعة يحترم ويعاقب من يخالفه ولو تبين بعدئذ أنه خطأ ورأى الفرد لا يعتد به مادام يخالف لاجتماع أهل البصر ، والنظر والمعرفة ولو ظهر فيما بعد أنه كان مصيباً

ثم يأتى بعد ذلك القياس : ويراعى فيه أن يكون متفقاً مع روح الاسلام متمشياً مع ما ينشده من إصلاح وما يسعى إلى تحقيقه من أهداف كلها عدل ورفق بالإنسان وقد وضعناه في مؤخرة المصادر التشريعية الأربعة لأنه إذا لم يتحقق رأى الجماعة القادرة على الإجتهد والتى سبق أن سجلنا صفاتها.. إذا لم يتحقق رأى هذه الجماعة فى أمر من الأمور لعدم وجود الضرورة التى تقتضى حلاً ، ولعدم إستظهار الحاجة التى تسأل عن دليل وتعتصم بقانون فلا مفر للإنسان إذا من أن يجهد فكره ويحكم عقله ولكن أحياناً يتعارض الإجماع مع القياس وذلك لظروف التطور ولسنة التغير فى النظر إلى الأشياء والحكم عليها وتفسير حقيقتها وذلك فى جيل بعد جيل وفى طور من أطوار الحياة بعد طور آخر وفى هذه الحالة يجب أن يلغى الإجماع فلا يعتد به ولا يعمل بمقتضاه لأن حكمة الشارع فى كل شىء هى مصلحة الإنسان ورفعته وتساميه وعدم التضيق عليه فى حياته ووسائل معيشته وعدم التزامه لشىء ليس فيه خيره ولا مصلحته ولذلك نرى النبى صلى الله عليه وسلم لما أشار على صحابته بتأبير النخل بشكل خاص فلما يصلح النخل بذلك رجع النبى عما أشار به وقال لأصحابه (أنتم أعلم بأمور دنياكم)

ولكن أربما يقول لنا قائل إن هذا فيما يختص بالأمور الدنيوية لا الدينية وجوابنا على ذلك أن القواعد التى ابتنى عليها الاسلام ، وشرع من أجلها الأحكام أن أمور الدنيا والدين متلاصقة بعضها ببعض مكملة بعضها بعضاً بل نستطيع أن نقول فى ثقة وقوة ، أن الأمور الدينية ما هى الا وسيلة لإصلاح الأمور الدنيوية . وإن الاسلام فى كل ما دعا إليه كان دائماً مراعيّاً صلاح

الانسان وخيره ونفعه لنفسه وللمجتمع الذى يعيش فيه ليكون ذلك ثمنا يقدمه لحظوته في حياته الآخرة ، وتمتعه فيها بجنات الفردوس والنعيم .
 فالاسلام يشد من هذه الناحية عن كل الديانات؛ وضعية كانت أو سماوية .
 فصفات الانسان وأعماله ، وما يكتسبه في دنياه هي وحدها التى تقرر مصيره الأخرى ، وهى وحدها التى تبرز تقواه وصلاحه أو كفره وفساده فجميع العبادات الروحية التى دعا إلى الأخذ بها مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج ما هى إلا وسائل تؤدي إلى تحقيق غايات هى لب الاسلام وجوهره وحقيقته مثل الصدق والوفاء والأمانة والاخلاص ، وتكرين ضمير حتى يراقب الله في أعماله ، ويعلم أنه مطلع عليه في كل خطوة من خطوات نفسه وهمسة من همسات فؤاده ، فيكون بذلك إنسانا عاملا مفيدا لنفسه وللمجتمع الذى يعيش فيه .
 ولقد دعا النبي في حياته إلى الاجتهاد فيما لم ينزل به تشريع من قبل الله ، وفيما لم يذكر بحديث قاله رسول الله ، وذلك فيما رواه البخارى عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه لما بعثه الى اليمن قال كيف تقضى اذا عرض لك قضاء قال أقضى بكتاب الله . قال فإن لم تجد في كتاب الله . قال فبسنة رسوله . قال فإن لم تجد في سنة رسوله ، قال اجتهد رأيي ولا آلو ، قال فضرب رسول الله على صدره وقال الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله .
 وإذا ما لاحظنا نحن أن الاسلام لم يأت خاصا لشعب من الشعوب دون شعب آخر ولا لامة من أمم العالم دون بقية الأمم الأخرى ، وإنما أتى عاما داعيا الجنس البشرى بأجمعه إلى الانضواء تحت لوائه وإلى العمل به فلم يكن له إذا بد من أن يكون في تشريعه مرآة بعيد النظر مقدرآ عامل البيئة واختلافها باختلاف الاجناس البشرية مراعيآ سنة التطور في الكائنات عاملا على السير معها جنبها الى جنب

وإذا ما استوعبنا ماهيته وتعمقنا إلى أسرارها ، وأردنا أن نخرج بصفات ذاتية له نجد أنه اشتمل على هذه الصفات التى نجملها فيما يأتى شارحين أغراضها وأهدافها فيما بعد

أولا : قرب بين الانسان وخالقه فليس فيه شيء من الهمة من النظام السكوتي

الذى اشتملت عليه جميع الأديان السابقة

ثانيا : دعا الى المساواة المطلقة فليس هناك سيد ولا مسود أمام ماشرعه من حقوق وواجبات

ثالثا : نزل بطريق التدرج . ولم ينزل دفعة واحدة مراعيًا بذلك مصلحة الانسان وظروف الزمان والمكان

رابعا : نزل بطريق الاجمال ليترك مجالا لاجتهاد الانسان ، وليكون مرنا متفقا مع طبيعة التدرج والرقى في الانسان

خامسا : جعل العبادات جميعها وسائل لاغايات

سادسا : راعى حرية الفرد مادامت لا تتعارض مع مصلحة المجموع

سابعا : جوز المحظورات عند الضرورات

ثامنا : قرر أنه إذا تعارض النقل والعقل أخذ بما يتفق والعقل

تاسعا : جعل أحكامه مرنة تخضع في طبيعتها لظروف الزمان والمكان

وطبيعة الحوادث وحقيقة الواقع ومصالح الناس

عاشرا : حارب السكهنوتية والسلطة الدينية . فلكل إنسان نير البصيرة ناضج

العقل الحق في طرق باب الاجتهاد ولو كان من عامة الناس

احدى عشر : جعل الأصل في الاشياء الاباحه

اثنى عشر : جوز ترك الفروض والواجبات اذا كان في آدائها ضرر

ثالث عشر : كان في كل ما دعا اليه من ترغيب في الجنة وترهيب من النار

مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بصفات الانسان الخيرة أو الشريرة وما يكتسبه في دنياه

من صلاح أو فساد ، ومن خير أو شر

هذه هي أهم الصفات التي تعتبر ذاتية للإسلام لا يشاركه فيها دين آخر

ولا دعوة أخرى من الدعوات الالهية أو الانسانية ، ونحب أن نلم بها المامة

خاطفة . محاولين كشف حقيقتها واستيعاب ما هيتهما فأول صفة من هذه

الصفات التقريب بين الانسان وخالقه فليس هناك واسطة أو حائل بين إنسان

كائن من كان وبين خالقه فالقرآن الكريم يقول (وقالى ربكم ادعوني أستجب

لكم) والله يخاطب رسوله بقوله (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله

يهدى من يشاء) . ويقول أيضاً أثناء تعرضه للمنافقين (سرا بعلهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم الناسقين) ورسول الله يخاطب عشيرته وذويه بقوله (يا معشر قريش اشتروا أنفسكم لا أغنى عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئاً يا عباس ابن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئاً ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغنى عنك من الله شيئاً)

وهكذا من يدرس القرآن . ومن يبحث دعوة الاسلام يجد أن هذا الدين أخذ بهذا المبدأ وحمل معتنقيه أتباعه على واستساعته والعمل به حتى أصبح عنصراً قوياً من عناصر إيمانهم الصحيح ، وكان من المقومات الخطيرة في تصحيح عقيدتهم الإلهية فالرسول الذي أتى بهذه الرسالة ، والذي أوحى إليه بالتبذل لم يمكن له شأن إلا أنه بشر كلف أداء واجب فقام به خير قيام ، ولم يطمع في أنه أكثر من رسول من قبل الله إلى البشر حاملاً لهم الهداية والرشاد حاثاً لهم على السير في طريق الرقي والتقدم ، ولم يمنح لنفسه امتيازاً أو حقاً بالنسبة لصحابته وتابعيه من المسلمين ، وإنما كان دائماً يشعر أتباعه والمؤمنين به أنه لا يمتاز عنهم في شيء من الحقوق الدنيوية ، وأنه ليس إلا بشراً مثلهم له ما لهم لو عليه ما عليهم حتى أن زوجته عائشة رضي الله عنها أتت أن تشكره لما برأها الله من حديث الأفك فيما نزل به القرآن في قوله تعالى (إن الذين جاموا بالافك عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم) إلى قوله تعالى (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً ولا يكن الله يركي من يشاء والله سميع عليم) فلما نزلت هذه التبرئة لعائشة رضي الله عنها وهى في بيت أبيها قالت لها أمها قومي فاشكري رسول الله فردت عليها بقولها لا والله لا أشكر إلا الله الذي برأني . . . وفضلاً عن ذلك فإن رسول الله لم يدع قط القدرة على إثبات المعجزات ، وإنما كانت معجزته الكبرى التي تحدى بها الكفار والمنافقين من أساطين البلاغة ونهجاء العرب . . . كانت هذه المعجزة هي القرآن الكريم بما فيه من روعة ، وما فيه من جلال

وما فيه من أعجاز ليس فقط لفصاحته وبلاغته ، وحسن وقوعه في النفوس والقلوب وإنما لذلك ولما حملته من تشاريح ، وما دعا اليه من مبادئ لم يتخيل أحد من عظماء مفكري العالم وقادته تشاريح أو مبادئ توازيها ولا نقول تفرقها في الروعة والسمو والكمال بل إن لله نفسه قد تحدى كفار العرب وبين لهم أن القرآن هو المعجزة الكبرى لرسالة محمد عليه السلام قال تعالى (وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم إن كنتم صادقين) وفي قوله جل شأنه (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً)

وان نستطيع نحن أن نتخيل أخلاقاً ، ولا بساطة تمثل بها صاحب رسالة ومنشئ دين ودولة مثل أخلاقه وبساطته عليه السلام فكل ما كان يعن له من الأمور أو ينهض له من المشاكل كانت الشورى هي سبيله الوحيدة التي يسلكها ليس فيما يختص بأمور دعوته فقط وإنما فيما يختص بأموره الشخصية أيضاً كما حدث في أمر عائشة لما ظهر حديث الإفك واستشار في شأنها عمر وعابا وأسامة بين زيد . فهذه السياسة التي التزمها الرسول فيما بينه وبين صحابته وفيما بينه وبين أتباعه من المسلمين ، وهذه التعاليم التي صاحبها دعوته الإسلامية وهذه الأخلاق التي برزت بروزاً واضحاً في أقواله ، وأفعاله ، والتي أصبحت من بعده دستوراً قوياً تمسك به معاصروه من صحابته وخلفائه الراشدين هي حقيقة جوهر الإسلام الذي جاء يعترف بالفرد ويرتفع ويعتز به ، والذي جاء يبعث السكرامة البشرية من رقادها وامتثالها ، ويعمل في سبيل الحرية الفردية التي تعبر من ألزم اللوازم لنهوض الإنسان ورفقه وتحضره

فالوصل بين الإنسان وبين الله فيه محاربة للسكرانوتية البغيضة المخزية ، وفيه منع لاحتكار السلطة الدينية التي نشأ عنها الاستبداد والتي نشأ عنها تأخر كثير من الشعوب والخطايا وترديها في هوة سحابة من الجهل والفقر والمرض ، والبؤس الشديد المفضي

وليس بعيد ما أدى إليه تعنت الكنيسة وسلطة البابا أو تقيديته من انكماش المعرفة الإنسانية ، ومن اضمحلال الحرية الفردية وانزوائها ، ومن التعاسة

والشقاء الذى كان مخيما على العالم المسيحى طيلة القرون الوسطى ، ومن القسوة والبشاعة ، والظلم الذى ساءب الأفراد والجماعات كل ميزاتهم الانسانية ، وتركهم يترنحون فى ظلام الجهل وقسوة الفقر ، ولم يستطيعوا أن ينهضوا ويردوا اعتبارهم الا بعد أن قضا على نفوذ الكنيسة قضاء لاهوادة فيه

وليس ببعيد أيضاً ما جرته الخلافة الاسلامية بعد عصورها الأولى من فتن وقلاقل ودسائس واغتيالات أخذ بها المسلمون فى بقاع المعمورة أخذاً وما منحه بعض الخلفاء لا أنفسهم من السلطة ليس على الأمور الدنيوية فقط وإنما على الأمور الدينية أيضاً باعتبارهم كما يزعمون خلفاء الله فى الأرض ، وشجعهم على أو تقراطيتهم هذه التى ظهرت بأبشع صورة بعض علماء الدين من النفعيين والرجعيين الذين لا يهمهم الا ملىء بطونهم وأشباع شهواتهم فالتمسوا لهم آية من القرآن تدل على وجوب طاعتهم والانصياع لهم فى قواه تعالى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) ولم يفهموا الناس أن طاعة ولى الأمر تسقط متى حاد عن الطريق السوى واتبع طريق الضلال والفساد والظلم والطغيان

هذه هى الصفة الأولى من الصفات الذاتية للإسلام وتليها الصفة الثانية وهى دعوته الى المساواة المطلقة فيما شرعه الله من حقوق وواجبات قال الله تعالى (يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله أتقاكم) وقال الرسول الكريم (الناس سواسية كأسنان المشط) . (ولا فضل لعربى على عجمى ولا لعجمى على عربى الا بالتقوى) أو بما قاله لأبى ذر الغفارى لما تقاوه أمامه مع عبد زنجى فقال أبو ذر للزنجى يابن السوداء فغضب الرسول وقال لأبى ذر « طف الصاع طف الصاع ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل الا بالتقوى أو بعمل صالح »

وفى الواقع ان المفكر ليقف خورا بالاسلام أمام هذه الصفة ، أو أمام هذا المبدأ من المساواة المطلقة التى دعا اليها بكل ما يملك من قوة واقناع حتى قال الرسول عليه السلام (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) ولم يسكتف بالدعوة والقول فقط ، وإنما حقق هذه المساواة بطريقة عملية

مثل الحج وصلاة الجماعة حيث يقف الغنى بجانب الفقير ، وصاحب السلطان والجاه بجانب من لا سلطان ولا جاه له .

نعم إن المفكر ليقف أمام هذا المبدأ منحني الرأس إجلالا وتقديراً لعبقريّة الإسلام ، وأخذه بيد الانسانية في تقديمها وتحضرها ، وعمله على أن يكون لها سنداً قوياً يدرك منها شريعة النجابة التي كانت تتجاذبها ؛ وقانون الاستعباد الذي كان يسيطر عليها .

وإن من الأمور المدهشة ، والبالغة في الروعة والكمال أن صفات الإسلام وأركانها متصل بعضها ببعض مكمل بعضها بعضاً بحيث لو عطل أحدها كان في ذلك قضاء على الآخر من الصفات والأركان وبالتالي كان في ذلك تعطيل لعمل الإسلام .

وهذه الصفة التي نحن بصددتها ؛ وهي المساواة المطلقة بين الناس جميعاً قريهم وضعيفهم وغنيهم وفقيرهم متصلة اتصالاً وثيقاً بالصفة الأولى وهي التقريب بين الانسان وبين خالقه لأنه إذا كان الأفراد بالنسبة لله متساوين ليس لأحدهم ميزة على الآخر في قربه من الله إلا بعمل صالح يعمل ، والكل قادر على أداء هذا العمل الصالح ، فيجب أن يكونوا متساوين أيضاً في نصيبهم من الحياة وحظوظهم من الدنيا ؛ وما لهم من حقوق ، وما عليهم من واجبات وإن الباحث عندما يقرأ تاريخ الحضرة البشرية الذي دون قبل الإسلام ، وعندما يبحث في النشأ في النهض بها أعظم الفلاسفة والمفكرين قبل نزول الدعوة الإسلامية ، ويقارن ذلك كله بما أتت به الشريعة الإسلامية من قوانين ومبادئ جديدة يجد أن هذا الدين كان مدركاً للاحية السيكولوجية التي تختصر ضمير المسلم وضمير التطور البشري ، وكان من ناحية تمشيها معها ومراعاتها لها ناجحاً كل النجاح لأن العالم كان في حالة فزع قاسية شديدة من النظام الطبقى الذي كان مهيمناً عليه أخذاً بخنساقه ، ولم يجد في النشأ في اليونانية والرومانية ما يحقق له الأغراض والأهداف الحققة في المساواة ، والتي تتفق مع تحضره وورقه لأن أرسطو كما قلنا في غير موضع من هذا الكتاب كان يقر النظام الطبقى

بل كان يقر الاستعباد ويرى أن الله خلق نوعين من بنى الانسان أسيادا وهم اليونانيون ، وعبيداً وهم غيرهم من الشعوب ، وعلماء القانون الرومان كانوا يجندون النظام الطبقي أيضاً ، ويعملون على وجود قوانين للأشراف والأسياد وقوانين أخرى للرعايا والعبيد .

فلو بحثنا في التشريعات اليونانية والرومانية عن أى أثر للمساواة نجد أنه قد كانت هناك مساواة حقاً ، ولكنها مساواة متفقة مع النظام الطبقي ، فما يجوز على طبقة لا يجوز على طبقة أخرى غيرها ، وما يحل لفرد من طبقة لا يحل لغيره من أبناء الطبقات الأخرى ، ومن هنا نعلم أن المساواة المطلقة لم تكن موجودة البتة قبل الاسلام حتى في الديانات السماوية التي سبقتها . لأننا لو وجدنا دعوة لها إلى المساواة ، إما أن نجد لها مقيدة ضيقة خاصة بشعب دون شعب وبأمة دون أمة كما هو الشأن في الديانة اليهودية وإما أن نجد لها قاصرة على شئون الحياة وحظوظ الدنيا فقط ناقصة مبهترة تكاد تكون معدومة في مسائل الدين كما هو الشأن في الديانة المسيحية وما اصطنعت من النظام السكهنوتي ... ١... واننا لو وقفنا وقفة قصيرة عند المساواة التي دعا إليها الاسلام ، والتي تمثل بها النبي وصحابته وخلفاؤه الراشدون في حياتهم نجد أنهم حافظوا على هذه المساواة محافظة دقيقة ونفذوها بكل ما تحمل من معنى وما ترمى إليه من هدف وكتب السيرة ومصنفات التاريخ الاسلامي تحدثنا عن شيء لا ينفد من صور هذه المساواة الرائعة الدقيقة المتغالية في الدقة .

ولقد تحدثنا نحن كثيراً عنها في الفصل السابق ؛ وأتينا بصور عديدة تمثل بها النبي عليه السلام ؛ وتمثل بها خليفته الثاني عمر بن الخطاب فايرجع إليها من يشاء .

بيد أننا نحب أن نعرف أى أثر تركته هذه المساواة ، وأى تأثير اهتز له كيان العالم من جراءها ؟

والشيء الذي لا سبيل لإنكاره أو التقليل من شأنه أن هذه المساواة المطلقة بعثت الأخلاق الانسانية بعد أن كانت منزوية ضئيلة متهمة مريضة تكاد تانظ

نفسها الأخير ، وأنها أحييت موات الأنفس ، وحببت الشجاعة والاقدام ،
والصراحة والصدق ، والاعتزاز بالنفس ، والمحافظة على الكرامة البشرية بعد
أن كان ذلك كله في حكم الخيال بل في حكم الفناء .

لقد قلنا ان الاسلام نجح نجاحا باهرا في مقدار وعيه ، واحتفاله بالناحية
السيكلولوجية في المجتمع الانساني ، ونحن نردد هنا هذا القول مرة ومرتين
وثلاثا ، فلم نعرف أن ديننا من الأديان أو دعوة من الدعات الانسانية كانت
تدرك الطريق الذي ستسلكه الانسانية وكانت تحيط بالخطوات التي ستخطوها
في مستقبل أيامها فتعمل لذلك عملها وتأخذ من أجل ذلك عدتها ، وتهض بما
يجب أن يسيطر على ضمير الانسانية إذا ما دخلت في دور الرقي والتحضر
إلا الاسلام .

وهكذا كانت دعوته إلى المساواة المطلقة التي لا سبيل إلى ازدهار الأخلاق
الانسانية بدونها ، والتي لا سبيل إلى إحياء الكرامة البشرية بغيرها ، والتي لا
سبيل إلى تهذيب الانسان وتحضره وسموه بدون هذه المساواة حتى أننا نجد جان
جاك روسو والفيلسوف الفرنسي يقيم دعائم مذهبه الذي خرج به على العالم في
القرن السابع عشر الميلادي على هذه الكلمات الثلاث (العدل ، والاخاء ،
والمساواة) والذي قامت من أجله الثورة الفرنسية وحطمت الظلم والطغيان
ونظام الطبقات

وليس ذنب الاسلام أنه قد دخلت فيه عناصر سيئة هو يرى منها أبطلت
عمل هاتين الصفتين اللتين تحدثنا عنهما وهما : التقريب بين المخلوق والمخلوق
والمساواة المطلقة مما سنسهب في الحديث عنه فيما يلي من فصول هذا الكتاب .
وننتقل الآن بالكلام إلى الصفة الثالثة من الصفات الذاتية للإسلام : وهي
التدرج في كل ما فرضه من قوانين ، وما شرعه من أحكام ، ولأجل أن نفهم
السري في ذلك يجب أن لا نهمل دراسة النفس الانسانية ، وأنها لا تتركز إلا لما
تهضمه وتستسيغه وتجد فيه خيرا وسعادتها ، ويجب أن لا نهمل كذلك أن
للإسلام وهو دين العقل ، ودين الاقتناع بالحسنى كان محافظا كل المحافظة على

هيبته وجلاله فكان حريصا على أن يكون مطاعا دائما في غير تعنت ولا تعسف ، وبدون مشقة أو إرهاق .

ومن هنا شرع الفروض ، والأحكام ، والعبادات ، والمعاملات على فترات عديدة هي جملة السنوات التي عمرها الرسول بعد تكليفه بالرسالة إلى أن رفع إلى الرفيق الأعلى .

والشيء الذي نستطيع أن نعال به ذلك : هو أن الإسلام في مرونته ولبقاته كان سهلا ليما رفيقا في تكليفه لاتباعه ، وكان حريصا على أن لا يتعارض البتة مع العقل ، ولا مع المنطق ، ولا مع مقتضيات الحياة ، فكان لا يكلفهم شيئا ولا يفرض عليهم أمرا إلا بعد أن يصبح ضرورة عاجلة لهم تتكيف به حياتهم ، ونظام معيشتهم ، وبعد أن تستسيغهم عقولهم وتهضمهم في حرية وبدون ضغط . وكان من ناحية أخرى مراعى مصلحة الإنسان وحرية الفردية فلم يشأ أن يقيده بأشياء لم تنشأ لها بعد حاجة ملحة لأن الأصل عنده الاباحة في كل شيء ما دام لم ينزل فيه تشريع يحدد حدودا أو يرسم قانونا ، ولأنه كان دائما عاملا على التضييق في التقنين للأحكام الشرعية فلم يحتفل بكثير من الأشياء القابلة للتبدل والتغير بحكم الزمن والتطور ، ولم يكن يعنيه إلا الأشياء والحوادث التي يستتفها الحاضر ويقتضيها في حل مسائله وقضاياها ، ومشاكله . . . ! ولم يسأل البتة عما سيحدث في المستقبل فيفرض له فروضا ، ويرسم له قواعد ويصدر له أحكاما ، وإنما ترك أمر ذلك لظروف الحياة ولطبيعة الزمان والمكان والحوادث وسبيل علاجها حتى يترك مجالا لحرية الانسان العقلية ، وحتى لا يتسم بالجمود ، ويتصادم مع حقيقة الواقع ، وسنة التطور البشرى ، واختلاف نظرة الانسان للأشياء والحوادث ، وحكمه عليها في جيل بعد جيل ، وفي زمان بعد زمان

قال الأستاذ عبد الوهاب خلاف في كتابه (تاريخ التشريع الاسلامى) من الأمور التي روعيت في التشريع الاسلامى التدرج في التشريع وهذا التدرج كان في زمن التشريع ، وكان في أنواع الأحكام التي شرعت فالتدرج الزمني ظاهر في أن الأحكام التي شرعها الله ورسوله لم تشرع دفعة واحدة

في قانون واحد وإنما شرعت متفرقة في مبدئى إثنين وعشرين عاماً وبضعة
شهور حسب ما اقتضاهما من الأفضية والحوادث ، وكان لكل حكم تاريخ
لصدوره ، وسبب خاص لتشريع ، والحكمة في هذا التدرج الزمنى أنه ييسر
معرفة القانون بالتدريج مادة فمادة ، وييسر فهم أحكامه على أكل وجه
بالوقوف على الحادثة والظروف التي اقتضت تشريعها والتدرج في أنواع ما شرع
من الأحكام ظاهر في أن المسلمين لم يكلفوا في أول عهدهم بالاسلام بما يشق
عليهم فعله ، أو ما يشق عليهم تركه ، بل سلك بهم سبيل التدرج وأخذوا بالرفق
حتى تكون استعدادهم واستأهلوا للتكاليف ففي أول أمرهم لم تفرض عليهم
الصلاة فرائض في اليوم والليلة ركعات محدودة في كل فريضة ، بل طلبت
منهم صلاة مطلقة بالغداة والعشي ، ولم تفرض عليهم الصلاة بعددها وركعاتها
إلا قبل الهجرة بسنة ، ولم تفرض عليهم الزكاة والصيام إلا بعد الهجرة بسنة
وكان المكلفون به قبل ذلك ما استطاعوا من صدقة وصوم ، ولم تحرم عليهم
الخمر والبليس وكثير من عقود الزواج والربا والمعاملات التي كانوا يتعاملون بها
في جاهليتهم إلا بالمدينة ولهذا كان قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم
الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة) من آخر ما أنزل من القرآن بمرفات
يوم حجة الوداع .

والحكمة في التدرج في أنواع الأحكام : أنه هو العلاج لإصلاح النفوس
الجاهلة ، والوسيلة لتقبل التكاليف وامثالها من غير ضجر ولا عنق ، انتهى
والشيء الذي يجب أن تلاحظه ، وأن تذكره دائماً أثناء قراءتك هذا الكتاب
أن صفات الاسلام وأركان وقواعده متصل بعضها ببعض مكمّل بعضها بعضاً
بحيث لو عطل بعضها أو أحدها لا يستتبع ذلك حتماً إبطال عمل باقي الصفات
والأركان والقواعد وليس غرضنا من ذلك إلا أن نرسم لك الاسلام على
حقيقته قبل تدخل فيه عناصر غريبة عنه سنلم بها في حينها ، وسنوضحها لك فيما
يلي من فصول هذا الكتاب لنظهر لك فلسفة الاسلام الأخلاقية وخطورته
التشريعية ، ومرونته التي اتسم بها في عصره الأول أيام النبي وأيام خلفائه الراشدين

ولم يبق إلا أن تنتقل إلى الصفة الرابعة من الصفات الذاتية للإسلام ، وهي أنه نزل في كثير من التكاليف والتشاريع مجعلاً ليعترك بذلك مجالاً لاجتهاد الإنسان ، ويشجع حرية البحث والنظر والتفكير في استقلال ، وليكون مرناً متفهماً مع طبيعة التدرج والرقى الانساني ، وليتفق في المنهج التكليفي العملي مع روحه ومبادئه الذي دعا إليه في غير موضع من القرآن الكريم . وهو أنه أتى مواجهاً العقل في كل أمر من أموره ، وقضية من قضاياها ، وحكم من أحكامه ، ولم يقلل من قوته أو يكفر بمزاياه ، وإنما اعترف به ، وجعله مناط رسالته والعامل الأول على التصديق بدعوته

قال القرآن الكريم مشيداً بالعقل ، محكماً إياه في كل ما يعرض من مشاكل . وما ينهمض من أمور (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) (وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون) (أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) (ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً) (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب) (ان يتبعون إلا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئاً) (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) (وقل رب زدني علماً)

والرسول الكريم يقول « الدين هو العقل ، ولا دين لمن لا عقل له » ويقول « خذ الحكمة ولا يضرك من أي وعاء خرجت » ويقول أيضاً « فقيه واحد أفضل عند الله من ألف عابد » ويدعو في صراحة وقوة إلى تحكيم العقل في كل ما يعن من الأمور وبالأخص فيما لم ينزل به تشريع ولم يذكر بحديث وذلك فيما رواه البخاري عن معاذ بن جبل أن الرسول لما أرسله إلى اليمن قال كيف تقضى إذا عرض لك قضاء قال أقضى بكتاب الله قال فإن لم تجد في كتاب الله قال فبسنة رسوله قال فإن لم تجد في سنة رسوله قال اجتهد رأي ولا آلو قال فضرب رسول الله على صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول

الله لما برضى رسول الله ،

وعمر بن الخطاب رضى الله عنه أوصى أباه موسى الأشعري لما ولاه
الكوفة قائلاً له :-

(ولا يمنعك قضائهم قضيتهم أمس فراجعت اليوم فيه عقلك ، وهديت فيه
لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم ، ومراجعة الحق خير من التماذى فى
الباطل الفهم الفهم فيما تلجج فى صدرك بما ليس فى كتاب ولا سنة ثم اعرف
الأشبه والأمثال وقس الأمور بنظائرها)

هذه هى الدلائل التى لا تقبل شيئاً من الشك فى اعترافها بالعقل واستخدامها
له فى استظهار وتفسير ما أجمل من العبادات والمعاملات والحكمة فى مشروعاتها
كالصلاة والصيام والحج والزكاة والحدود ثم الهبة والوصية والميراث والنكاح
وكافة التشريعات الأخرى .

ونحب بعد ذلك أن نوجه سؤالين ، لأنفسنا ، ولأن يعنون بدراسة
الإسلام من الوجهة التشريعية وهما :

أولاً : هل التشريع الإسلامى يخضع للبيئة وظروف الزمان والمكان أم
أن البيئة وظروف الزمان والمكان هى التى تخضع للتشريع .

ثانياً : هل الإسلام يقبل تغيير وسائله ومظاهره فى جيل بعد جيل ،
وفى زمان بعد زمان ما دام فى ذلك حفظ لجوهره وتحقيق أغاياته ، أم لا يقر
تغيير هذه الوسائل والمظاهر وإن كانت لم تعد صالحة لتحقيق أغاياته ،
والحفاظة على جوهره .

وجوابنا على السؤال الأول أن التشريع الإسلامى هو الذى يخضع للبيئة
وظروف الزمان والمكان لأن المقصود من التشريع هو تحقيق مصالح الناس
والعمل على تمكينهم من التمتع بكل الميزات الانسانية التى فيها رفاهيتهم وقوتهم
وسعادتهم ، وعدم التضيق عليهم فى حرياتهم الفردية ، وعدم تكليفهم ما فيه
مشقة وعسر عليهم .

ولو نظرنا نحن إلى مصالح الناس ، وإلى نظرتهم للحياة وحكمهم عليها نجد

أن هذه المصالح تختلف بالنسبة لهم باختلاف الزمان والمكان ، ونجد من جهة أخرى أن نظرتهم للحياة وحكمهم عليها وعلى الأشياء جميعاً تتميز هي الأخرى مع اختلاف العنصر ومع تغير البيئة . والباحث في التشريع الاسلامي من أول القرن الثماني للهجرة إلى منتصف القرن الرابع يجد أن أئمة الاجتهاد والمشرعين الاسلاميين راعوا طبيعة هذا الاختلاف ، وحكم هذا التميز وما يقتضيه ذلك من اخضاع التشريع الاسلامي للبيئة والظروف الزمان والمكان قال امام الشافعي رضي الله عنه أنشأ مذهبين أحدهما قديم وقد أنشأه في العراق والثاني حديث وقد أنشأه في مصر وهما يختلفان عن بعضهما اختلافاً بينا لا شك فيه ولم يأخذ عليه أحد أنه أخطأ أو ضل السبيل ، وإنما عمل هو بما تقتضيه طبيعة الأشياء وطبيعة العادات والتقاليد واختلافها في بيئة عن بيئة وفي أمة عن أمة قال الأستاذ عبد الوهاب خلاف في كتابه تاريخ التشريع الاسلامي (من الأمور التي روعيت في التشريع مسابقة مصالح الناس وبرهان هذا أن الشارع عال كثيراً من أحكامه بمصالح الناس ودل بشواهد عدة على أن المقصود من تشريع الأحكام تحقيق مصالح الناس ، والأحكام تدور مع علمها وجوداً وعدماً ، ولهذا شرع الله بعض الأحكام ثم أبطلها ونسخها لما اقتضت المصلحة تعديلها فقد فرض الاتجاه في الصلاة إلى بيت المقدس ثم نسخه ، وفرض الاتجاه في الصلاة إلى السكبة ، وفرض عدة المتوفى زوجها حولاً ثم نسخه وفرضها أربعة أشهر وعشرة أيام ، والرسول صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الوفود التي كانت بالمدينة أيام العيد ثم أباح ادخارها لمآثرات تلك الوفود ، ونهى عن زيارة القبور ثم أباحها فهذا النسخ والتعديل والتعديل في وقت التشريع برهان على أن التشريع الاسلامي يسير مصالح الناس ولهذا المسابقة نفسها راعى الشارع عرف الناس وقت التشريع ما دام لا يهدم أصلاً من أصول الدين فراعى الكفاءة في الزواج ، وراعى العصبية في الإرث والولاية وفرض الدية على العاقلة لأن من مصالح الناس أن تراعى عاداتهم وما جرى به عرفهم مادام لا يعارض أصلاً دينياً ولا يجلب ضرراً انتهى)

ثم نجيح عن السؤال الثاني فنقول إن الإسلام يقبل من غير شك تغيير هذه الوسائل والمظاهر ما دام يتأتى من هذا التغيير تحقيق لغاياته في سهولة ويسر وبأوسع طريقة وأدق معنى فالفقير الذي عالج له الإسلام في الزمن الأول بالزكاة وبدعوة القاديين على الاحسان قبل أن تتسع مسائل الحياة وتتعدد إلى هذا الحد الذي نراه ، وقبل أن توجد هذه الحضارة المادية وما صحبها من وجود فروع شتى للإنتاج سواء كان ذلك للسكاليات أو الضروريات وبالتالي لكثرة المطالب التي لا يمكن أن يقنع بغيرها إنسان اليوم بعكس زميله بالأمس ثم لما اعتد على حياة المجتمع الانساني من انتشار العلم وكثرة الصناعات وتفرعها ووجود أبواب كثيرة لاستغلال العقل ولاستغلال الأيدي العاملة لكل ذلك نعتقد أن محاربة الفقر والقضاء عليه بالوسيلة الأولى غير مجدية وغير مؤدية إلى الهدف الذي ينشده الإسلام وهو خلق مجتمع غني قوي أفراده متعاونون بعضهم مع بعض ، ثم لتلاشي بعض هذه الأصناف التي كان لها حق معلوم في الزكاة .

والشيء الخلق إذاً بتحقيق الغاية من مشروعية الزكاة وهي محاربة الفقر تتأتى في أن الدولة هي المسئولة عن الفرد بجعله مواطناً صالحاً نافعاً فإذا كان الفقر ناشئاً عن بطالة وجب عليها أن تخلق له العمل ، وإذا كان ناشئاً عن عجز من مرض أو شيخوخة وجب عليها أن تعالجه حتى يشفي أو تؤمنه ضد ذلك المرض والشيخوخة إذا كان ميئوساً منها أما إذا كان ناشئاً عن جهل فيجب عليها أن تعي كل جهودها للقضاء على هذا الجهل الذي يعتبر وصمة عار في جبين الانسانية وفي جبين الوطن ولا غبار عليها في أن تفرض من الضرائب التصاعدية ما تشاء لأن هذا ضريبة واجبة على كل مواطن يفرضها التكافل الانساني وتوجيه العدالة الاجتماعية ، ولأن واجب الدولة باعتبارها مسئولة مسئولية دقيقة بكل ما تحمل هذه المسئولية من معان عن جميع المواطنين يفرض عليها ذلك فرضاً لا مفر لها من النهوض به .

واننا نجد الإسلام في عصره الأول قبل أن تتعدد ظروف الحياة بهذا الشكل الذي نراه وقبل أن توجد كل هذه المظاهر المادية وما نشأ عنها من

كثرة المصالح التي أوجدت علاقات بجهة خطيرة بين الناس بعضهم بعضاً لا غنى لهم عن تنظيمها في شيء من الحق والعدل إذا ما أرادوا أن يعيشوا في سلام ووثام أقدر نحمد الاسلام قد أوجب الاشتراك والتكافل بين الغنى والفقير والتأخر والمعدم في حظوظهم من الحياة فقال تعالى (وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) وهذا دليل على أنه كان مقدراً سنة التطور البشرى واعياً الأمر التي ان تؤثر في حياة الأفراد فقط ، وإنما سيتأثر بها العالم الانساني أجمع في كل ما يتوره من أحداث ، وما يلم به من مشاكل . . .

وليس رأينا هذا الذي ننادى به لغوا أو بدعا من القول وهو أن الاسلام يقر تغيير وسائله التي عمل بها الرسول وعمل بها صحابته في كثير من المعاملات والحدود لأن العبرة والمعول على تحقيق الغاية وليس على المحافظة على الوسائل نعم ليس رأينا هذا لغوا ولا بدعا فإننا رأينا الشرع يربط بين كل ركن من أركانه ، وبين تحقيق مصلحة وفائدة للإنسان ونجده قد غير وبدل ونسخ أحكاما وأنى بغيرها لما اقتضت مصلحة الإنسان ذلك كما رأيت فيما ذكرناه لك عن الأستاذ عبد الوهاب خلاف

ومن المحقق أننا لا نطعن في الوسائل التي عمل بها الإسلام في عهده الأول ، ولا سكتنا نعلم أن الزمن حكمه وللبيئة تأثيرها ، في اصطناع الوسائل وكيفية العلاج ونظرة يسيرة إلى عصور الخلفاء الراشدين تبين لنا ما أخذ به كل خليفة نفسه من الاجتهاد الشخصي ، والعمل في استنباط الأحكام ورسم الوسائل في حرية واستقلال كما تقتضيه ذلك مصالح الناس حتى أن أحد الخلفاء الراشدين وهو عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يعمل على تغيير الوسائل فقط وإنما عطل عمل أحد من حدود الاسلام لما اقتضت الضرورة تعطيله ، وانتفتت العلة من إقامته وهو جحد السرقة في عام الجماعة .

قال الأستاذ خلاف (ومن استقرأ أحكام الخلفاء الراشدين ، ومن سار على سنتهم تبين أنهم في تشريعهم وقضائهم وتنفيذهم صدروا بين المصالح والمرسلة ولم يلتزموا أن يقوم شاهد باعتبار المصالح لأن هذا الالتزام فيه حرج ،

وتضييع مصالح الناس فأبو بكر استخلف عمر وجمع صحف القرآن التي كانت مفرقة وحارب مانعي الزكاة ، ولم يقتصر من خالد بن الوليد لما قتل مالك بن نويرة ، وعمر لم يستخلف أحداً وترك أمر المسلمين شورى ، وأمضى الطلاق الثلاث بالفظ واحد وأسقط سهم المؤلفة قلوبهم ، وعطل حد السرقة في عام المجاعة ، وأجرى النهر في أرض محمد بن مسلمة جبراً عنه ، ووضع الخراج ودون الدواوين وعثمان جدد آذاناً ثانياً يوم الجمعة ، وجمع المسلمين على مصحف واحد وأحرق ما يخالفه وورث زوجة من طلق زوجته في مرض موته فراراً من أن ترثه ومستند كل منهم فيما صدر عنه مطلق المصلحة)

هذه هي الصفة الرابعة من الصفات الذاتية للإسلام أما الصفة الخامسة وهي أنه جعل العبادات جميعها وسائل لا غايات فتتجلى في أن الإسلام ليس دين رهبنة وليس دين غلو في العبادات قال الله تعالى (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا) (وقال) فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) وعن عائشة رضي الله عنها قالت (صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً فترخص فيه « أى تسامح ولم يتشدد أو يتعمق » فبلغ ناساً من أصحابه فسكرهوه وتنزهوه وتنزهوا عنه فقام خطيباً فقال (ما بال رجال بلغهم عنى أمر ترخصت فيه فسكرهوه وتنزهوا عنه فوالله لأنا أعلمهم بالله وأشدهم له خشية) . وعنها أيضاً قالت (ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين أحدهما أيسر من الآخر إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً فإن يكن إثماً كان أبعد الناس عنه ، وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله عز وجل) ثم ما حدث بشأن هذه الوفود التي جاءت إلى بيت النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه أنس رضي الله عنه قال : —

جاء ثلاثة رهط إلى بيوت النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، أى عدوها قليلة ، فقالوا وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما أنا فإني أصلي الليل أبداً وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر وقال آخر : أنا اعتزل النساء فلا أتزوج أبداً

فجاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أأنتم الذين قلتم كذا وكذا أما والله إنى لأخشاكم لله وأنتم لكم له لскنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأرقدوا تزوج النساء فمن رغب عن سنتى فليس منى ،

هذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تدلنا بوضوح لا يقبل الجدل على أن غاية الاسلام من إقامة هذه العبادات ليس هو العبادات للعبادات فقط ، وإنما هذه العبادات جميعها وسائل لتحقيق غايات لأنه ربط بين جميع العبادات المختلفة وبين أعمال الانسان ، ولم يفصل الدنيا عن الآخرة ، وإنما جعل ما يكتسبه الإنسان فى دنياه من عمل صالح يكون ثمنا يقدمه لخطوته فى حياته الآخرة . . . بل انه قرر ما هو أخطر من ذلك إذ لم يكتف بربط أعمال الإنسان المادية وصفاته الذاتية بكافة العبادات ، وإنما قرر بأنه إذا لم تكن النتائج الفعلية للإنسان والمترتبة على هذه العبادات مما يتفق مع الدعوى فى عمومها من نفع وصلاح ، وفائدة للمجتمع فلا خير فى هذه العبادات قال القرآن الكريم (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) وقال لرسول عليه السلام (المسلم من مسلم المسلمين من لسانه ويده) فالعبادات إذا ليست الا وسائل لتقويم الأخلاق ، وتربية النفوس ، وعلاج الأمراض النفسية والاجتماعية لتكوين مجتمع انساني راق مفيد على غاية من الصحة والقوة والجمال النفسى ، والجمال الخارجى ، أفراد ذو ضمائر حية ، واحساسات مرهفة

فالصلاة ليست حركات رياضية يقوم بها الإنسان خمس مرات فى اليوم والليلة ، وإنما الغاية من مشروعيتها تجديد الثقة والايان بالله ، وإستشعار المبادئ الاسلامية من الأمانة ، والصدق ، والوفاء والايثار - وكل ما هو حميد نبيل مما يعتبر جوهر الاسلام الحقيقى ، وأهم أساس ائتمت عليه أصوله ، وقام عليه ما أوجبه من مختلف العبادات : والصيام ليس هو الامتناع عن تناول الطعام والشراب من مشرق الشمس إلى غروبها ، وإنما هو يهدف من وراء ذلك إلى تهذيب الأخلاق وتربية النفوس ، وتعويد الانسان على التغلب على شهوات نفسه والتحكم فى ميوله ليكون انساناً قوياً قادراً على السيطرة على

عواطفه و على نفسه الأمانة بالسوء ، والتي كثيراً ما تجلب له في حياته الشقاء والدمار ثم ليستطيع بعد ذلك بقوته وتقوته ، وحسب نفسه أن يحل ما يعرض له من المشاكل ، وأن يواجه ما يلم به من الأمور في حزم ، وعزم ، وفي صبر وأناة : والزكاة ليست هي أن يؤخذ من مال الغني قدر معلوم طوعاً واختياراً أو قسراً وجبراً ، وإنما هي تنشيد فوق ذلك استشعاره وجوب التضامن الاجتماعي ، وأنه مسئول بطريق غير مباشر عن مواطنيه من الفقراء والمعدمين ومن لم تمنحهم الحياة ما منحته من عزة وقوة ومال ، فالزكاة ليست إلا تأكيداً لتحقيق هذه المثالية التي دعا إليها الاسلام من وجوب التعاون ، والتكافل ، والتضامن بين الناس بعضهم بعضاً حتى أن النبي عليه السلام يقول (ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) ثم يأتي بعد ذلك الحبح ونعتقد أن الغاية التي ينشدها من وراء ذلك هي تحقيق المساواة بطريقة عملية غاية في الكمال ثم استشعار الانسان ما لاقاه الرسول في دعوته من ضنى ، وتعب ، وجهاد ، وعذاب لتستعذب النفوس الألم والتعب في سبيل ما تدعو إليه من مبادئ ، وما تذود عنه من أفكار ولتتعدد على حياة البساطة والتششف والمشايق التي يحياها ويهاها الحاج إلى بيت الله ، ثم تهيم مكان ووقت لاجتماع المسلمين من كافة بقاع المعمورة للتشاور فيما يلم بهم من أحداث ، وما يطرأ عليهم من أمور

هذه هي الحكمة والغاية كما نفهمها من مشروعية العبادات وهي كما ترى وسيلة لتحقيق أشياء فعلية مادية للإنسان يقوم بها أخلاقه ويصالح بها حياته والصفة السادسة : هي أن الاسلام راعى حرية الفرد مادامت لا تتعارض مع مصلحة المجموع وذلك لأنه لم يرسم للإنسان خططا ولا طرقا يسير فيها ولا يجيد عنها البتة ، وإنما قرر أن يعمل الانسان ما يعتقد ، وأن يسكون بحر التفكير مستقل للرأى في كل ما يطرأ له من أشياء ، وما يلم به من أمور ، وأن يجتهد دون أن يتأثر بأى عامل خارجي يضيق عليه ، ويحد من حريته ثم لا حرج عليه بعد ذلك إن أخطأ في الرأى أو الاجتهاد (فلم يجتهد أجران إن أصاب وواحد إن أخطأ)

هذه الحرية هي فيما يختص بحياة الانسان العقلية والفكرية أما فيما يختص بحريته الاجتماعية والاقتصادية فقلقد راعاها الاسلام كل المراعاة فأمن بالحقوق الفردية للإنسان واعترف بشخصيته وحافظ على كيانه من أن يتلاشى في المجموع فما تشريعه الاجتماع لئلا يفرد قادر عليه ، وما عدم تعديده للملكية المطلقة التي يمتلكها الانسان بجهد وعمله وكمبه الشريف الا اعتراف منه بالفرد وما يرجي منه من نفع وخير وإصلاح لبيئته والمجتمع الذي يعيش فيه ولذلك نراه قد أحاط هذه الحرية الفردية بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للدولة بشيء من التحفظات التي تجعل لهذه الحرية ثمانية يجب أن يؤدي ، وواجبات من الواجب عليه أن ينهض بها ، ففضلا عن أنه أوجب الزكاة فقد أوجب أيضاً التكافل والتضامن بين الناس بعضهم بعضاً فالرسول يقول (ليس منا من بات شبعان وجاره جائع) تأمل هذه الجملة ليس منا . . . ! أي معنى خطير تؤدي إليه

فهذه الحرية يجب أن تقيد بعض الشيء ، وأن تقف عند حدودها إذا تعارضت مع مصلحة المجموع ، وتنافرت مع تكافله وتضامنه وقوته وازدهاره ولو قارنا نحن هذه الحرية الفردية التي لا يحدها شيء مادامت تتفق ومصلحة المجموع وهذه الحرية عند ما تنكمش وتصبح لا شيء اذا اقتضت الضرورة ذلك المصلحة العامة

أقول لو قارنا هذه الحرية الفردية المتزنة بما اصططنعته المذاهب الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة نجد أن الاسلام قد فاقها جميعاً في إتفاقه مع سيكولوجية النفوس ، وسيكولوجية الضمائر .

فبعض هذه المذاهب قد جهد بالحرية الفردية ، وجعل الانسان يتلاشى في المجموع ، وينوب في الدولة فليس له كيانه الخاص ، ولاحياته الاستقلالية ، وإنما هو بن للدولة فهي مسؤولة عنه متكفلة به فواجب عليه ازام ذلك أن يفنى وجوده في وجودها ، وأن لا يعمل لنفسه ولمنفعة الذاتية بل كل عمله لها ، فالحرية الفردية عيب لا طائل تحته مساوئها أكثر من محاسنها بل إنها ليس لها محاسن البتة لأنها تخلق المشاحنات والتنازلات ، والتقاطع بين أبناء الدولة بعضهم بعضاً

فلا شيء غير الدولة ، ولا عمل الا ما تتطلبه مصلحة الجميع فمن يعمل ما يحسنه أو ما يطلب منه القيام به وفي مقدوره أداءه يستطيع الأكل والعيش ومن رغب عن العمل وآثر البطالة لا غذاء ولا عيش له

هذه هي نظرية المذهب الأول وهو المذهب الشيوعي الذي أخذته روسيا عن كارل ماركس وآمنت به على يد لينين

أما المذهب الآخر وهو المذهب الرأسمالية فتحمل عليه الآن أمريكا وبريطانيا قبل أن يحكمها حزب العمال ، وهذا المذهب يمنح الانسان حريته الفردية بأوسع معانيها وأبعد أشواطها ليس فيما يختص بحريته العقلية والفكرية وما يركن إليه من مبادئ ، ويؤمن به من عقائد فقط ، وإنما فيما يختص بعلاقته بالمجتمع ، وعلاقته بالاقتصاد العام للدولة بدعوى أن الفرد في حريته هذه التي لا ترسم خطاها الدولة ، ولا تقيدها الحكومة بأى قيد يكون مدفوعا بعامل التنافس ، ويكون مدفوعا بغريزة حب الكسب ، وغريزة حب التفوق والامتيان ، واستعذاب الجهد والعمل على توفير انتاج كثير لا ينتفع به وحده ، وإنما يشاركه في فائده مواطنوه ولو من طريق غير مباشر

فالمنفعة الذاتية هي وحدها التي تعمل عملها في نفسه ، وعقله وعواطفه فيدفعه ذلك إلى أن يبحث عن طرق كثيرة مجدية يبذل فيها نشاطه وجهوده ليكون رموس أموال ضخمة يستثمرها فيما يعود عليه بالمنفعة بطريق مباشر ، وفيما يعود على وطنه ومواطنيه بطريق غير مباشر

هذه هي نظرية كل من الدولتين المتنافرتين (روسيا في المشرق والولايات المتحدة في المغرب) في طريقة فهمهما للحرية الفردية ، ومدى نفعها أو ضررها على الانسان ، ومدى جدواها على الدولة والمجتمع أو ضررها عليهما .

ونحب أن نقارن هاتين النظريتين بما صوره الاسلام ودعا إليه لنذكر مدى نجاحه في فهمه كما قلنا لسيكولوجية النفوس ولسيكولوجية ضمير المجتمع لتكوين مجتمع إنساني يؤمن بالعدالة ، ويتبع المثل العليا للإنسان ونحب من القارىء أن لا يلتفت البتة إلى حالة المسلمين اليوم وأن لا يفسر الاسلام على ضوء

ما هم عليه من تأخر وضرب لآئنا ندرس الاسلام في ذاته وحقائقه لا المسلمين اليوم في حالتهم المؤسفة المفزعة

إن تلاشى الحرية الفردية ، واعدادها من نفس الانسان وعقله ونظراته للحياة ضرر من غير شك لأن ذلك يفقده أعظم ميزة فيه وهي ميزة الاختيار لأن شعوره بأنه مسير لا مخير يقضى على ملكة الابتكار عنده ، ويسلبه كل صفة من صفات الصبر ، ونجشم المصاعب والمخاطر ، واستعذاب الألم في سبيل العمل وما يرجو تحقيقه لنفسه من ميزات يمتاز بها عن غيره بدافع المنافسة ، وبدافع حب الذات

كما أن هذه الحرية الزردية التي لا يحدّها حد ، ولا يقف أمامها شيء تخاق نوعاً من الطبقة الرأسمالية الاستغلالية التي لا تعترف بحقوق المجتمع وواجب الدولة فتؤثر فيه من نفسها ، وتكون مسؤولة مسؤولية ضمنية عن أفراد الأمة المتعطّين أو العاجزين عن العمل ، ووجود هذه الطبقة خطر من غير شك على الدولة يقضى على وحدتها ، وسم زعاف يسرى في شرايينها لأنها تشجع الجمل والبطالة ولا تحارب الفقر والمرض

إذا ما هو موقف الاسلام بين هاتين النظريتين ؟

إن موقف الاسلام يجمع بين هاتين النظريتين في شيء من التعقل ، والتدبر والروية ، وفي شيء من الانسجام والاستقامة ، والمعرفة الصحيحة لأخلاق الانسان لقد دعا الاسلام إلى الحرية المطلقة ما لم يكن ذلك على حساب المجموع فالانسان حر في أن يعمل ما يشاء ، ويمتلك ما يريد بشرط أن يكون من وراء ذلك نفع وفائدة للمجتمع عن طريق المشاركة ، وعن طريق تبادل المنفعة لأن المجتمع أو الدولة هي المجال الطبيعي الذي يستثمر فيه نشاطه ، وكون منه نتاجه ، وارتجاع رءوس الأموال المنقولة والغير منقولة ، فالاسلام لا يقر اليته الرأسمالية الجشعة التي لا تؤمن بمبدأ التكافل ، والتضامن بين أبناء الدولة بعضهم بعضاً

قال القرآن الكريم (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل

الله فبشرهم بعذاب أليم) وقال (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده
يحسب أن ماله أخلاده) وقال أيضا (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة)
ثم إن الاسلام نهى عن أن يتلاشى الفرد في المجموع لأن ذلك فيه مخالفة
لنظام الغليبي في الحياة ، ولأن ذلك يقتل في الفرد روح المغامرة ، وجنب
النشاط والجهد بدافع المنفعة الذاتية ، ولأن فيه كذلك ظلمًا يصيب الفرد
الحامل للنشاط المفيد ذا المراهب بالنسبة للفرد الخامل السكسلان المعدوم
المراهب وليس الظلم منصبا عليه فقط ، وإنما يشمل ذويه أيضا . . . فكم
أنهم يرثون منه طباعه الجسدية وأخلاقه النفسية ، وصفاته الحقيقية فالواجب يقضى
حتما أن يرثوا عنه ما يكونه من مادة ، وما يمتلكه من مال

ولقد رأينا النبي صلى الله عليه وسلم لم يرض أن يتمازل إنسان عن ماله ولو
للصدقة كما في حديث سعد بن أبي وقاص حينما كان مريضا وعاده النبي صلى الله
عليه وسلم وكان عازما على الصدقة بثلاث ماله أو بماله كله ، فسأله النبي عما ترك
لولد ، فقال هم أغنياء فلم يقبل النبي أن يتصدق بخير العشر ، وما زال يراجع حتى
رضى صلى الله عليه وسلم بالثلث وحرّم الزيادة فوق ذلك وقال
(الثلث والثلث كثير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة
يتسكفون الناس)

هذه هي نظريته الاسلام : حرية مطابقة مع خضوع تام لنظام التعاون ،
ولقانون التكافل والتضامن ؛ ووجوب التأمين الاجتماعي الذي يساهم فيه أبناء
الوطن جميعا

وننتقل بعد ذلك إلى الصفة السابعة من الصفات الذاتية للاسلام وهي أنه
جوز المحظورات عند الضرورات ، ولم يستثن من ذلك أي شيء ، حتى أول
ركن من أركانه ، وأهم قاعدة من قواعده وهي التوحيد بالله فقد شملها هذا
التجويز أيضا قال تعالى (الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) - ثم الصلاة
والصوم والحج والزكاة ، وكل ركن فعلى من أركان الاسلام قد جوز الاسلام
تركه متى كان في آدائه أي ضرر أو إيذاء للإنسان وفي هذا أكبر دليل على أن

الاسلام ليس دين رهبنة ولا دين غلو في العبادات ، وأنه كما قلنا لا ينشأ من وراء أوامره التعبدية إلا اصلاح حال الانسان نفسياً وخلقياً ومعاشياً فقد حرص دائماً على أن يحافظ على كرامته ، وأن يشعره بوجوده ، وأن يكون معه سهلاً ليناً ما لم يكن في ذلك إيذاء له أو للمجتمع الذي يعيش فيه وما لم يكن من وراء ذلك أخطاء يرتكبها أو اضرار تصيبه في نفسه أو عقله أو حياته المعيشية ، فكان دائماً يحوز الرخصة للانسان في كل ما يشق عليه فعله وفي كل ما يعضيه تركه .

عن عائشة رضى الله عنها قالت : صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً فترخص فيه فبلغ ناساً من أصحابه ففكروه وتزهوه ، وتزهوا عنه فقام خطيباً فقال : « ما بال رجال بلغهم عنى أمر ترخصت فيه ففكروه وتزهوا عنه ، فوالله لآنا أعلمهم بالله ، وأشدهم له خشية ، »
وعنها أيضاً قالت :

(ماخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين أحدهما أيسر من الآخر إلا اختار أيسرهما ما لم يكن أثماً ، فإن يكن أثماً كان أبعد الناس عنه ، وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله عز وجل)
أما الصفة الثامنة من صفات الاسلام الذاتية ، فقد قرر أنه إذا تعارض النقل والعقل أخذ بما يتفق والعقل فتظهر ظهوراً واضحاً في أن دعوة الاسلام قائمة على مواجهة العقل ، ومعتمدة على الاتفاق معه في كل ما جاءت به من التشرييع والأحكام والدليل على ذلك أنها لم تؤيد نفسها ، وتبرهن على حقيقتها بالمعجزات الخارقة للعادة ، وإنما كانت في طبيعتها سهلة لينة مستباعدة

وإذا كانت هذه الدعوة بما فيها من تشريع وأحكام ، قد أقامت دعائها وأسست أصولها على اقتناع العقل الناضج البصير ، وإيمانه بها فإنها تخضع من غير شك لحكم العقل فيما يتعارض مع النقل في الأحكام والتشرييع ، وكافة القوانين الأخرى التي أتت بها

قال الأستاذ الامام محمد عبده (أجمع أهل الملة الاسلامية إلا قليلاً ممن

لا ينظر إليه أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل ، وبقى في النقل طريقان : طريق التسليم بصحة المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه وتفويض الأمر إلى الله في علمه ، والطريق الثانية تأويل النقل مع المحافظة على قواين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبتته العقل)

ثم إن الخلفاء الراشدين في أيام خلافتهم قد حكموا العقل في كثير من الأمور ولم يراعوا حرفة النقل فأبو بكر رضى الله عنه استخلف من بعده عمر بن الخطاب وحدث المسلمين على اتباعه لما وجد فيه من ميزات لا تتوفر عند غيره من الصحابة ، ثم انه لم يقتص من خالد بن الوليد لما قتل مالك بن نويرة ، وعمر ترك أمر المسلمين شورى من بعده ، وامضى العلالق الثلاث بلفظ واحد ، واسقط من الزكاة سهم المؤلفة قلوبهم ، وعطل حد السرقة في عام المجاعة ، وأجرى النهر في أرض محمد بن مسلمة جبراً عنه وعثمان لم يقتص من عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما قتل الهرمزان وجفينة وابنة أبي لؤلؤة مع أن النص صريح في أن يسرى عليه القصاص ؛ وفعل غير ذلك أشياء خطيرة فجمع الناس على مصحف واحد ، وأحرق ما يخالفه وورث زوجة من طاق زوجته في مرض موته فراراً من أن ترثه وترك الحرية لصحابته في انتقاء الأموال واستكثار الضياع ، وامتلاك المجوهرات ، والحياة المنرفة التي انغمسوا فيها ؛ ولم يرفى ذلك غشاضة ، ولا حيدة عن الدين .

والصفة التاسعة وهي أنه جعل احكامه مرنة تخضع في طبيعتها لظروف الزمان والمكان وطبيعة الحوادث وحقيقة الواقع ومصالح الناس فاستطاع أن نستشفها ونذكرها من روح الاسلام التشريعية ، ومن أنه ربط حكمة التشريع بمصلحة الناس ؛ وتنظيم حياتهم ، وما يعود عليهم من نفع وخير ؛ وما يمكن أن تعالج به أمراضهم الخلقية والنفسية في طور من حياتهم بعد طور ، وفي جيل بعد جيل

وليس أدل على أن احكام الاسلام التشريعية من قضايا وحدود تخضع لظروف الزمان والمكان ، ولطبيعة الحوادث ، وحقيقة الواقع . . . ليس

أدل على ذلك من أن الله شرع بعض الأحكام ثم نسخها وشرع غيرها فلقد فرض الاتجاه في الصلاة أولاً إلى بيت المقدس ثم نسخه وفرض الاتجاه إلى السكبة لما اقتضت مصالح الناس وظروفهم ذلك ، ثم فرض عدة المتوفى زوجها حولا ونسخه وفرضها أربعة أشهر وعشرة أيام وعمر بن الخطاب رضى الله عنه عطل حد السرقة في عام المجاعة ، لأن الغاية من إقامة هذا الحد لم تعد مجدية مع وجود هذه المجاعة ، ومن هنا نرى أن الاسلام لا يسأل الا عن أيسر طريق لتحقيق مبادئه العامة وغاياته المطبوبة وهي خلق مجتمع قوى نظيف أفراد ذى ضمائر حية ، واخلاق سامية ، وصفات نبيلة

فهذه الأحكام التي فرضها ، والحدود التي أقامها ما هي إلا وسائل لتحقيق غايات ولا ما نع البتة من تغيير هذه الوسائل متى كان في ذلك محافظة على الجوهر وتقريب لتحقيق الغاية من فرض الأحكام وإقامة الحدود فقطع يد السارق ورجم الزاني ، وجلد شارب الخمر ، والقصاص من القاتل العمد بإعدامه . . كل هذه الأحكام والحدود رائعة جداً ومجدية للغاية إلا إذا انتفت البواعث والضرورات التي تبعد بينها وبين الغاية من مشروعيها

فالسارق لا تقطع يده إلا إذا توفرت في السرقة نية الغدرو والاعتداء على الغير والعيب بنظام المجتمع ، وإلا إذا شاعت في المجتمع روح الفوضى والاستهتار ، وكثرت حوادث السرقة كثرة فاضحة فيكون علاج ذلك القسوة والضرامة لمن يرتكب جرم السرقة ، وليست إقامة الحد على السارق انتقام منه لذاته بقدر ما هو عظة وعبرة ، ورادع للغير من أن تسول له نفسه فعل ذلك ، ثم يجب قبل ذلك أن تتوفر لكل انسان الحياة السكرينة التي يجب أن يحياها ، وان يستشعر أن المجتمع متضامن معه في حياته ، وأن الدولة مسئولة عنه مسئولة أكيدة ، فهي التي تعالجه إذا مرض . . وتوجد له العمل إذا تعطل ، وتؤمنه ضد الجوع إذا لم يجد ما يقتات به

إذا تحقق كل ذلك ، وانتفت المبررات والضرورات للسرقة كان في إقامة هذا الحد على السارق علاجاً حاسماً قوياً في استئصال شائفة هذا المرض الخطير

الذى لو ترك لفضى على كيان المجتمع ، ولبعد شمل الأمة ، وجعلها في حالة انهيار يفضى بها إلى طريق الفناء .

وليس في هذا الحد الذى شرعه الاسلام قسوة ، ولا وحشية كما يزعم خصوم الاسلام ذلك . لأنه قبل أن يرسم هذه الحدود شرع فروضاً أخرى من الواجب العمل بها ، والا نصيب لها ، فالزكاة وهى نوع من التكافل بين الغنى والفقير والقوى والضعيف ، والقادر والعاجز فرضت على المسلمين قبل نزول هذه الحدود ، ثم المسؤولية التى حملها الشارع على الأمر ، وجعل لها معنى من التضامن ، والتعاون فى الحياة ومن الواجبات الإنسانية المتبادلة (كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته) وجدت أيضاً مع وجود الدعوة لأنها هى الروح التى استلهمها الاسلام فى تشريعه ، وفى مبادئه وصفاته التى ظهر بها للناس ، وفى هذه المؤاخاة التى سنّها رسول الله بين المسلمين بعضهم بعضاً حتى أصبح الايثار خالفاً من اخلاقهم (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) ، فوجود السارق أو السارقة بعد ذلك هو من الخشاشات السامة ، ومن الأمراض الخطيرة المعادية التى يجب أن تستأصل شأفتها ؛ وأن يقضى عليها قضاء لا هوادة فيه فايضح بالفرد لنقطع يده ولتشويه خلقته ما دام فى ذلك محافظة على حقوق المجتمع وأمنه ، وما دام فى ذلك عظة وعبرة ماثلة لمن تسول لهم انفسهم السرقة حتى يروعوا ، وحتى يتبعدوا عن هذا الطريق الخطر المشين

وليس أدل على أن الاسلام لم يكن يراعى ويحرص فى كل ما أمر به من حدود وشرعه من فروض الاستقامة الانسان ومصلحة المجموع أنه فى كل ما أوجبه من عقاب على كل من يرتكب جرماً لم يكن يريد الانتقام من الانسان حياً فى الانتقام ، بل لم يكن يريد الانتقام جزاء وفاقاً على ما أقدم عليه من المعاصى والسيئات فقط ، وإنما كان فوق ذلك يريد المحافظة على حقوق الغير ، ويعمل على إبادة هذا اللوباء من الأمة بالقضاء عليه فى قسوة وصرامة ، ولذلك نرى عقاب السارق الذى تتكرر منه السرقة مرات ، ولا يردعه ما لقي من عقاب لأن السرقة أصبحت طبعاً وغريزة فيه نرى عقاب مثل هذا السارق

(أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض)

فتساوى النفي بالقطع فيه أبلغ الدلالة على أن الاسلام لم يكن يريد إلا علاج هذا الوباء الخطر بما يصلح له من كافة الطرق الموصلة الى سرعة العلاج ليبرأ منه المجتمع . ولا يتحمل مساوئه أى فرد من الناس

وهكذا نجد الاسلام فى كل فروضه ، وتشريعياته لا يسأل إلا عن الغاية وأقرب السبل لتحقيقها . ولا يلتزم وسائله الأولى أبداً فلو تأتى علاج السرقة والقضاء على الزنا وشرب الخمر ومكافحة القتل بغير هذه الروادع والحدود التى فرضها لما مانع الاسلام فى ذلك البتة ولا قره فى شىء من القوة والحما

والصفة العاشرة من هذه الصفات . أن الاسلام حارب الكهنوتية والسلطة الدينية فلعل لكل إنسان نير البصيرة ناضج العقل الحق فى طرق باب الاجتهاد ولو كان من عامة الناس . وهذه الصفة تقتضينا أن نراجع ما قررناه فى غير موضع من هذا الكتاب وهوربطنا بين العقيدة وتطورها فى الانسان ، وبين تطوره هو فى قوة مداركه وسير تحضره . . . ! فليس هناك شك فى أن الإيمان بالفرد والاعتراف بذاتيته وحرية ، هما من الدلالات القوية على تحضره وقوة إدراكه ، ووزنه الصحيح للامور . والاسلام جاء بعد أن سبقته ديانتان سماويتان ، وديانات أخرى لاحصر لها ، ولكنها جميعها لم تبرأ من النظام الكهنوتى . ومن قيام السلطات الدينية التى كانت حائلا شديداً منيعاً بين الانسان وبين حريته الفكرية وإرادته العقلية . والى قيدت الانسان ليس فى حياته الاجتماعية فقط ، وإنما فى همساته وخفقاته ونجواه مع نفسه ، وليس ذلك إلا إيمان منها بقصور الانسان ، وعجزه ، وعدم اعترافها بحريته وتقديرها لذاتيته ولكن الاسلام جاء والانسان حائر مضطرب يحاول أن يستنقذ نفسه من حياته هذه ، وأن يشب الى الدخول فى طور آخر من أطواره فمد له هذا الطريق . وأخذ بيده نحوه فأمن بذاتيته ، وأخذ يخاطبه فى كل مادعا إليه من مبادئ العقل والمنطق دون ضغط أو تعسف

يقول القرآن الكريم (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) .
ويقول (وقال الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)

هذا الإيمان بالعقل ، والمحافظة على حريته هما من الصفات البارزة في
الاسلام ، هذا الدين الذي كان بمثابة ثورة فكرية عالمية أخذ العالم ينظر اليها
دهشة معجبا مؤمنا

لقد أوجب الإسلام الشورى فقال تعالى (وشاورهم في الأمر) . وقال
أيضاً (وأمرهم شورى بينهم) فقطع بذلك كل سبيل على قيام السكينة أو
على وجود شيء من هذه السلطات الدينية حتى أن بعض الصحابة كان يخاف
الرسول في أمر من الأمور فينزل القرآن مخالفاً للنبي متفقاً مع رأى الصحابي
كما حدث في أمر أسرى بدر عندما استشار النبي صحابته فأشار عليه عمر بهضرب
رقابهم فقال (يا رسول الله . هم أعداء الله . كذبوك وقاتلوك وأخرجوك ،
اضرب رقابهم هم رموس الكفر وأئمة الضلالة يوطئ الله بهم الإسلام . ويذل
بهم أهل الشرك) . وأشار أبو بكر وجمهور المسلمين بقبول الفداء فقبل النبي
الفداء وأطلق سراح الأسرى فنزلت هذه الآية القرآنية : ما كان لني أن يكون
له أسرى حتى يشخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله
عزيز حكيم ، فلما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لو نزل
بنا عذاب مانحاً إلا عمر)

واتى عمر (١) بن الخطاب رضى الله عنه وهو خليفة رجلاً له قهنية فسأله :
ما صنعت ؟ قال : قضى على يزيد بكذا . قال عمر : لو كنت أنا لقضيت بكذا
قال الرجل : فما يمنعك والأمر إليك ؟ وأجابه عمر : لو كنت أردك الى كتاب
الله أو الى سنة نبيه صلى الله عليه وسلم لفعمت ، لكنى أردك الى رأى ، والرأى
مشترك . ولهذا لم ينقض ما قضى به على يزيد . . . وأبدى عمر يوماً رأياً فقال

(١) انظر كتاب الفاروق عمر له سبيل باشا

قائل : هذا ما رأى الله ورأى عمر فانتهره عمر بقوله : بشما قلت ! هذا ما رأى عمر ، إن كان صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر . وأمسك هنيهة ثم قال : السنة ما سنه الله ورسوله . لا تجعلوا خطأ الرأى سنة للأمة .

وهذا عمر أيضاً وهو خليفة المسلمين يساوم رجلاً من رعيته في شراء فرس ثم يركبه ليخرجه فيعطب فيرده إلى صاحبه فيـأنى . فيقول له لجعل بيني وبينك حكماً فيرضى الرجل بقضاء شريح العراقي . فتجأ إلىه . فقال شريح بعد أن سمع حجة كل منهما : يا أمير المؤمنين خذ ما ابتعت أو رد كما أخذت ! قال عمر : وهل القضاء إلا هكذا ! وأقام شريحاً على قضاء الكوفة إكباراً لنزاهته وعدله ، فبقى عليه ستين عاماً

وهكذا عندما ننظر إلى أى ناحية من نواحي الإسلام تبرز لنا هذه الصفات القوية الرائعة التى انفرد بها وحده وهى السماحة والاعتساع بالحجة والمنطق والاعتراف برأى الغير والانصباع له متى كان صواباً دون نظر إلى منزلته ومكانته . . . هذه الصفات هى التى اتسم بها الاسلام فى عهوده الأولى حتى أباح الاجتهاد لكل إنسان قادر عليه دون نظر إلى أى اعتبار آخر من الاعتبارات

والصفة الحادية عشرة : أنه جعل الأصل فى الأشياء الإباحة . ونظرة يسيرة فى تاريخ التشريع الإسلامى ، وفى الأغراض التى كان يسعى من وراء ذلك إلى تحقيقها ، وفى النظام الذى رسمه لاتباعه ولمن يدينون به . وفى هذه القوانين التربوية والأخلاقية التى أقامها وحمل أتباعه عليها حملاً . . . نظرة يسيرة فى كل هذا تبين لنا هذا اليسر وهذه السهولة التى كانت من أخص خصائصه ومن صفاته البارزة الحميدة : يقول القرآن الكريم (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) . ويقول أيضاً (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولذكروا نعمته التى أنعمت عليكم لعلكم تتقون) ويقول ربهم (والله على ما نعمل بصير) .

« إدرأوا الحدود بالشبهات » ، وفي الحديث الذي يروى عنه صلى الله عليه وسلم عندما طلب منه أحد المسلمين أن يقيم عليه الحد لأنه أتى بعملية الزنا فأعجب النبي بروحه ومن اعترافه على نفسه وأخذته الشفقة عليه فأخذ يحاول أن يدرأ عنه الحد بالشبهة فقال له لعنك قباث ، فأصر الرجل على أنه زنا ، فقال له لعنك عاقبت ، فأصر كذلك على زناه ، فقال له لعنك فأخذت فأم يردد الرجل إلا لأصراراً ، فلم يسع النبي إلا أن يقيم عليه الحد وهو كاره

هذه الروح السمحة الكريمة ، السهلة اليسيرة ، هي التي نلسمها دائماً إذا ما عالجنا دراسة التشريع الإسلامي ، واستظهرنا صفاته الذاتية ، وما كان يعرض له من المسائل ويتواكب أمامه من المشكلات ، فالتيسير والتخفيف وعدم فرض قوازين وأحكام لمسائل فرضية ، أو لمشاكل محتملة الوقوع هي التي التزمها الإسلام في تشريعه ، واستوحاها النبي وصحابته في أحكامهم وقضائهم وكان من أثر ذلك كله أن جعل الأصل في كل شيء الإباحة لأن ما لا قانون له فهو مباح يقول القرآن الكريم (يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدلosكم تسؤوكم ، وإن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلوسكم) . ويقول رسول الله « أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألة » . ويقول أيضاً : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وحرم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها »

والصفة الثانية عشرة أنه جوز ترك الفروض والواجبات إذا كان في أدائها ضرر على الإنسان ، فالصلاة والصيام والحج والزكاة وكل فرض آخر من فروض الإسلام ليست إلا وسائل لتحقيق غايات الإسلام ومثله العليا وهي خلق إنسان وتكوين مجتمع قوى نظيف عامل مفيد صالح لنفسه وللحياة التي يحياها يعيش في تقدم وحضارة رفيعة زاهية بوحى من بصيرته النيرة وأخلاقه العظيمة . فلا حرج على من يترك فرضاً من هذه الفروض وهو

مضطرب لتركه لأن الإسلام وهو الدين الذي أتم الله به الديانات كلها أتى متفقاً مع مقدار ما بلغه الإنسان من رقي وما اكتسبه من وعي ونضوج وتطور فراعى كاشد ما تكون المراجعة في كل ما فرضه من فرائض ، وما أقامه من حدود ومصالح الإنسان وفائده وسعادته ، فإذا كان هناك ما يؤلمه فعله أو ما يشق عليه عمسه أو تركه من الفروض والمحظورات جوز له أن لا يراعى في ذلك إلا مصالحة ، ولا إثم عليه في إهماله لتلواحيات أو عدم تركه للمحظورات

يقول الله في كتابه الكريم (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ويقول (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) ويقول في آية أخرى (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم) . ويقول أيضاً : (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) .

لم يبق أمامنا إلا الصفة الأخيرة من صفات الإسلام الذاتية وهي أنه في كل ما دعا إليه من ترغيب في الجنة ، وترهيب من النار ، كان في كل ذلك مرتباً ارتباطاً وثيقاً بصفات الإنسان الخيرة أو الشريرة ؛ وما يكتسبه في دنياه من صلاح أو فساد ومن خير أو شر ؛ وشرح هذه الصفة واستيعابها يقتضي أن نذهب بعض الشيء لأنها تحمل معاني خطيرة تتصل بالعالم البشري وما اصطنعه من قيم أخلاقية ، وما اعتبره من مبادئ حضارية

فما لا شك فيه أن الإسلام في أول عهده ، وقبل أن تدخله عناصر هوبرية ، منها ، حارب بكل قواه الغلو في العبادات ، ولم يقبل الرسول ولا صحابته أن يقف مسلم ليله ونهاره على العبادات فقط ، وإنما كان يعتبر ذلك من الأمور المكروهة التي لا يرضاها الله ولا رسوله ، فكان أبغض شيء إلى النبي أن يترك الإنسان أمور دنياه ظمراً ليعمل لآخرته بالتسبيح والتمجد والصلاة فقط فالإسلام بعيد كل البعد عن الرهبنة ، والإسلام هو الذي قرر في قوة وصراحة أن ما يجازي به الإنسان في آخرته من الجزاء الحسن هو ثمن يقدمه في دنياه

من فعل صالح وعمل مفيد منتج لنفسه ولأسرته ولبنى موطنه فالله يقول :
(فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) ويقول
أيضاً (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء
الأوفى) . ورسول الله يقرر عندما سأله نخبة من المسلمين عن رجل يصوم
"نهار كله ويتمجد الليل كله . ولما سأله من يعوله قالوا كلنا نعوله يا رسول الله
فقال عليه السلام : كلكم خير منه ،

هكذا ترى معنى أن الاسلام لم يربط الجزاء والعقاب في الآخرة إلا بما في
خلق الانسان ونفسيته من خير أو شر ، وما يؤديه في دنياه من أعمال حميدة
أو يرتكبه من أفعال شائنة . حتى ان النبي عليه السلام يذهب الى عشيرته وأهله
فيناديهم بقوله (يا معشر قريش اشتروا أنفسكم لا أغنى عنكم من الله شيئاً .
يا بني عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى
عنك من الله شيئاً . يا فاطمة بنت محمد سليني ماشئت من مالي لا أغنى عنك من
الله شيئاً) .

وفي أسرى بدر عندما قبل فداء الأسرى ولم ياخذ برأى عمر في قتلهم
جاء مركز بن حفص بفداء لسهيل بن عمر ، وكان سهيل هذا خطيباً ذرب اللسان
قاصص الكلام طالما آذى النبي وآذى أصحابه بلسانه فأسرع عمر الى النبي يقول له
دعني أخلع ثنيتيه فيدلع لسانه فلا يقوم عليك خطيباً في موطن أبدا فلم يقبل
النبي ذلك وقال : لا أمثل به فيمثل الله بي ولو كنت نبياً ،

أنظر معنى جيداً الى هذه القواعد الأخلاقية التي رسمها الاسلام وغرسها
رسول الله في نفوس صحابته فقامت بذور حضارة رفيعة رائعة قد استوعبت
الكامل الانساني من كل نواحيه

قارن معنى بين هذه الحضارة الإسلامية التي أوجدها الإسلام في قوانينه
الأخلاقية وتشريعاته الواقعية التي تشمل فيها البساطة والسهولة والمارونة وبين
هذه الحضارة المعاصرة التي اصطنعها الغرب بعد ثورات وضئى ودماغ ودموع .

والتي نذكر فيها دائماً عوامل الاستفزاز والانقضاء والحروب ، والتي أوجدت معها ما أوجدت من عقد نفسية ، ومن أزمات مادية لا سبيل الى استنقاذ الانسانية منها .

أنظر معي الى هذه الحضارة الاسلامية التي ربطت أعمال الإنسان في دنياه بما يناله في آخرته ، والتي جعلت محور ترغيبه في الجنة وترهيبه من النار هو ما تكتسبه نفسه من صفات حميدة ، وما تتخلق به من مثل عليا ، وما يبذل من عمل صالح مفيد لبي جنسه . ثم خبرني أى دراسة للنفس الانسانية أعمق من ذلك ؟ وأى أمل في اطمئنان الانسانية وخلودها الى الدعة والأمان أقرب من هذا الأمل . . . وأى باب يسهل ولوجه نون مشقة أو عسر لتحقيق السعادة والسلام للبشر أقرب من هذا الباب

إن أحداً لا يستطيع أن يملك نفسه من الإعجاب عندما يجد الإسلام وهو الدين الروحى السامى قد احتفل بحياة الانسان وأعماله وجعلها ثمرة لما يقوم به من العبادات ، فالأعمال الصالحة المفيدة نتيجة للعبادات الصحيحة المنتجة . والانسان الخير النبيل المترفع عن الدنيا هو الذى أثر فيه الدين ولمس قلبه واصطبغ بعقله بالإيمان الصحيح فالله يقول : (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) . فهذه الفلسفة الجديدة التي أوجدها الإسلام قد جعلت من أنبساطه رجالاً أحراراً غير متأثرين بأى شيء يقدره الحق ، ويؤمنون برأى الغير متى كان صادراً عن عقل ناضج سليم ، وهم ينظرون إلى المكون وخالفه ، وإلى مشاكل الناس وأفضيتهم بعين مجردة وعقل حر جري .

هذه الفلسفة التي اصطنعها الإسلام في النظر إلى الله وإلى السكون ، وإلى العبادات والديانات وما هيأتها وغاياتها ، وما تسعى من وراء ذلك لتحقيقه هي التي كانت تتفق وما أدركه الانسان من وعى وما بلغه من تطور ، وما وصل إليه من نضوج .

هذه هي أهم الصفات الذاتية للإسلام نحددنا عنها بقدر ما أسعفتنا الظروف

وبقدره أقدر أصفحات هذا الكتاب ، فلم نحمل معانيها أكثر مما تحتمل ولم نسرف فيها في التأويل ولم نشط في التفسير ، وإنما كنا دائماً مراعين الحق والمنطق مصاحبين للعقل في كل قضية تعرض لنا . أو مشكل يطرأ أمامنا ، أو مهمم يأخذ علينا سدينا .

وأظن بعد أن انتهيت من هذا السرد أن القارئ الكريم ربما تلجلج في صدره سؤال يشفق منه وهو إذا كان هذا هو الإسلام وتلك صفاته ، فلماذا نجد المسلمين وعلماءهم على النقيض من ذلك في كل شيء . . . ! لقد سألتني هذا السؤال زميل جامعي مثقف بعد أن ألم إمامة خاطفة ببعض فصول هذا الكتاب ذلك هو ما سنعالجه في الفصل التالي من الكتاب .